نموذج مقترح لحل صعوبات التمويل في الجامعات الرسمية ومقارنتها مع تمويل الجامعات الأهلية (٢٠٠٥-٢٠٠٩)

إعداد

احمد ابراهيم الخطيب

محاضر متفرغ كلية ادارة الاعمال و الاقتصاد

جامعة الحسين بن طلال

معان – الاردن

الملخص

هدفت هذه الدراسة إلى الكشف عن مشكلات التمويل لدى الجامعات الحكومية، وتنبع مشكلة الدراسة من مشكلة العجز الحاصل في موازنات التعليم العالي الحكومي الناتج عن الإقبال المتزايد على الالتحاق بهذا التعليم وارتفاع كلفته.

وقد تكون مجتمع الدراسة من الجامعات الحكومية والخاصة في الأردن وقد مثلت عينة الدراسة بـ(جامعة اليرموك و جامعة مؤتة وجامعة عمان الأهلية وجامعة الزرقاء الأهلية).

ولقد تم تحليل ميزانيات الجامعة الحكومية والخاصة ضمن العينة من خلال الفترة ٢٠٠٥ ولغاية ٢٠٠٩ وتوصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

- ضرورة قيام الحكومة بإعادة النظر في أساليب دعمها للجامعات وربطه بمؤشرات ضعف طويها مع تقليص هذا الدعم سنويا وصولا إلى اعتماد الجامعات الحكومية على إيراداتها الذاتية وعوائد صناديق الاستثمار.
- ضعف كفاءة إدارة التمويل في الجامعات الحكومية الأمر الذي أدى إلى عشوائية الاقتراض لتغطية العجز.
- عدم وجود خطة استراتيجية في الجامعات الحكومية يتم على ضوئها رسم السياسات وتوجيه الإنفاق.

وبناء على النتائج توصي الباحث بما يلي: ربط الدعم الحكومي للجامعات بالإنجازات التي تحققها مع الحفاظ على المستوى التعليمي. وجعل الجامعات الحكومية مراكز إنتاج وذلك من خلال تطبيق مفهوم الجامعة المنتجة. والعمل على زيادة كفاءة الإنفاق من خلال الاستخدام الأمثل للموارد البشرية والتكنولوجية.

Abstract:

This study aims to disclose funding problems in government universities, the problem statement of this study comes from the deficiency in the budget of higher education, it results from the growing enrollment in this education and the increase in its cost.

The population of this study consists of the government and private universities in Jordan, the sample of this study contains Yarmouk University, Mutah University, Al-Ahliyya Amman University and Zarqa Private University.

The budgets of the government and private universities were analyzed based on the duration between 2005 and 2009, and it concludes the following results:

- Government needs to reconsider the funding and support way for universities and integrates that with the indicators of its vulnerabilities. Also by making funding reduction yearly in order to compose government universities to adopt itself with its revenues and return of investment funds.
- Inefficient administration of funding in government universities, which led to redundant loaning to cover the deficiency.
- There is no strategic plan in government universities to make policies and organize funding.

Based on the results, the researcher recommended the following:
To link the government funding for universities with the achievements they made, and make government universities as a center of production by implementing the concept of productive university and maintaining the educational level. Also increasing the efficiency of spending by the optimal utilization of technological and human recourses.

المقدمة:

تواجه الأنظمة التعليمية في جميع الدول تحديات كبيرة تتناسب حدتها مع درجة تقدم هذه الدول وهي أكثر حدة في الدول النامية منها في الدول المتقدمة ومن بين أهم هذه التحديات أن لم يكن أهمها ذلك التحدي المتمثل في توافر مصادر تمويلية كافية لتأمين التعليم لطالبيه بالكم والنوعية المناسبين. إن أكثر مستويات التعليم كلفة هو التعليم الجامعي والذي يشكل تمويله عبئا على موازنات الحكومات التي تدعمه مباشرة، وكذلك على موازنات العائلة التي يتلقى أبناؤها تعليما جامعيا في جامعات خاصة أو جامعات حكومية تتقاضى أقساطا جامعية، تتفاقم مشكلة التمويل مع مرور الزمن بفعل الانفجار السكاني الذي سبب بدوره الانفجار التعليم، والذي نتجت عنه مشكلات عديدة أهمها أزمة التعليم الجامعي والذي يمكن تلخيصها بما يلي:

- صعوبة استيعاب الجامعات للأعداد المتزايدة والهائلة في طلبي الالتحاق بها.
- ضعف المواءمة ما بين مخرجات الجامعات ومتطلبات سوق العمل المتغيرة بفعل التقدم العلمي والتكنولوجي المتسارع والتي نجم عنها ما يسمى بالبطالة الهيكلية.
- تفاهم الأعباء التمويلية للتعليم الجامعي سواء على الحكومات أم على العائلات.

وهنا تبرز الحاجة للبحث عن سبل وطرق تمكن هذه الجامعات من تجاوز هذه المعوقة أو التخفيف منها قدر الإمكان وعليه لابد من وضع استراتيجية واضحة نستشرف بها المستقبل مرتكزة على معطيات الحاضر من خلال تحليل نقاط القوة والضعف التي تتمتع بها الجامعات الحكومية ليتم تعزيز نقاط القوة وبالمقابل تصحيح نقاط الضعف أو الحد من تأثيرها على التوجيهات المستقبلية، ومن اجل تحديد استراتيجية واضحة لابد من التعرف على نقاط القوة لدى الجامعات الخاصة والإفادة منها في صقل المحددات الرئيسية لهذه الاستراتيجية.

ظهرت فكرة الجامعات الأهلية وذلك من قبل جميع أطراف اتخاذ القرار ذات العلاقة بإنشائها: التعليم العالي، رجالات التعليم المهتمين، المستثمر، ونظر إليها الجميع لتشكل رافدا للمؤسسات العامة في هذا المجال فتوفر فرص التعليم الجامعي لعدد كبير من أبناء البلد من ناحية، فتخفيف ظاهرة خروج الشباب إلى البلاد الأجنبية في عمر حساس فتحافظ بذلك على خلق الشباب وهوية الأمة، وتخفف من النزف الاقتصادي لمبالغ طائلة من العملة الصعبة كانت تصرف لدعم هؤلاء الطلبة، وتستقطب طلبة من خارج البلد، فتجذب بذلك دخلا إضافيا يصب في اقتصاد البلد، وتوفر فرص عمل كثيرة، وتسهم في إعمار مناطق عديدة، إضافة إلى الرغبة في الاستثمار لدى بعض من يملكون رأس المال الضروري لهذه الغاية.

إن طالب الجامعات الرسمية لا يدفع إلا مبلغ ٢٠-٢٥% من تكاليف دراسته، وبالتالي فإن ضرورة تغطية التكلفة والذي لابد منه في الجامعات الخاصة، مع زيادة بسيطة تشكل هامش الربحية المشروعة، يقتضي مضاعفة تلك الرسوم العادية ٤ أو ٥ أضعاف ومما يثبت ذلك ما ذهبت إليه الجامعات الرسمية في أنماط رسومها الجديد مع العلم أن هذه ليست دعوة لتبرير الرسوم المرتفعة دون دراسة موضوعية، بل على العكس فإن أخذ أوضاع المواطنين بعين الاعتبار أمر مهم للغاية، وأن الرسوم الزائدة عن المعقول أمر مرفوض وغير مرحب به، ويفترض إخضاع هذا الأمر لقواعد تتوخى الاعتدال فتراعي ظروف الناس، وتحرص على استمرارية مسيرة الجامعات الخاصة وضمان التقدم والتطور الإيجابي في هذه المسيرة، وما يزيد هذا البند وضوحا أن ندرك بعض الحقائق ذات العلاقة بالموضوع، حيث من المعروف أن مصادر موازنة الجامعات الحكومية على سبيل المثال متعددة منها:

- رسوم الطلبة.
- المساعدات من الدولة، ورسوم الجامعة التي يدفعها المواطن.
- الهبات والمنح والمساعدات العالمية والعينية.
- القروض الميسرة المدعومة بضمان وهيبة الدولة.
- موارد ذاتية تأتي من الاستثمار أو مراكز التعليم المستمر.

يقابل ذلك معرفة أن مصادر موازنة الجامعات الخاصة (بعد أن صرف رأس مالها

إضافة إلى قروض كبيرة أحيانا في مراحل التأسيس الأولى) تنحصر في بعض الموارد الذاتية، رسوم الطلبة، وبعض القروض غير الميسرة وغير المغطاة بضمانات سوى رهن بعض أو كل موجودات الجامعة ذات العلاقة.

مشكلة الدراسة:

يواجه التعليم العالي الحكومي في الأردن أزمات مالية واقتصادية باستمرار، وذلك بسبب تزايد الحاجة للموارد المالية للإنفاق على مؤسسات التعليم العالي الحكومية، وتمويل التوسعات المختلفة في الجامعات وزيادة عدد طلبتها، وتقليص الدعم المخصوص للتعليم العالي الحكومي من الميزانية السنوية للحكومة بسبب التقشف وترشيد الإنفاق وارتفاع الديون الخارجية وندرة الموارد المالية، الأمر الذي جعل التعليم العالي الحكومي في السنوات الأخيرة يعيش في حالة صراع بين إيراداته ونفقاته، والتي أثرت على وظائفه التدريسية والعلمية الاجتماعية وإسهامات في البحث العلمي المرتبط بخطط النمو الاجتماعي والاقتصادي.

وتنبع مشكلة الدراسة من مشكلة العجز الحاصل في موازنات التعليم العالي الحكومي الناتج عن الإقبال المتزايد للالتحاق بهذا التعليم وارتفاع كلفته، الأمر الذي ينتج عنه انعكاسات سلبية على نوعية مخرجات التعليم الجامعي، إذا لم يتم إيجاد وحشد مصادر إضافية للتمويل، واستخدام طرق جديدة للتعليم أقل كلفة وأكثر انتشارا وأيضا الإفادة من تجارب الجامعات الخاصة في تجنب مثل هذه الإشكالات.

وتحاول الدراسة الكشف عن حجم مشكلة التمويل ومصادرها ومن ثم بيان الأنموذج والمقترحات التي من شأنها المساعدة في حل صعوبة التمويل.

عناصر مشكلة الدراسة:

تحاول هذه الدراسة الإجابة عن الأسئلة التالية:

١. ما هي صعوبات التمويل الجامعي في الأردن؟
٢. ما هي مصادر التمويل في الجامعات الأكثر إيرادا؟
٣. ما الاقتراحات المستقبلية لتطوير مصادر التمويل وترشيد الإنفاق؟

أهمية الدراسة:

تنبع أهمية الدراسة من القضايا التالية:

- تسليط الضوء على أبرز الصعوبات التي تواجه تمويل التعليم العالي الحكومي ومقارنته مع تمويل التعليم العالي الخاص.
- بحث بعض سبل التمويل المساند للتمويل الحكومي لجامعات الدولة الرسمية بحيث يقل اعتمادها تدريجيا على التمويل الحكومي وأن يكون التمويل غير الحكومي من الأهمية بمكان بحيث لا يمكن الاستغناء عنه لدعم مشاريع الجامعة المختلفة، وأن تسعى الجامعات لتعظيم هذه الموارد.
- بالنسبة للجامعات الحكومية، فإن تزايد حاجاتها إلى الموارد المالية لتلبية حاجاتها إلى لتوسع في قبول أكبر عدد من الطلبة مع تحقيق أفضل عائد ممكن من المخرجات العلمية التربوية فلابد والحالة هذه من التوسع في الدراسات المتعلقة ببحث أفضل لسبل لتمويل الجامعات، ليتساوى معدل النمو في الطلب على التعليم مع معدل النمو في الموارد المخصصة لتمويل التعليم.
- أما بالنسبة للجامعات الأهلية فإنها تبحث عن إقامة هيكل تمويلي متوازن فيها، لتحقيق أكبر عائد بأقل تكلفة تمويل ممكنة، حيث لا يمكن الفصل بين مصدر التمويل وهدفه الربحي الذي تسعى إليه الجامعات الأهلية، إلى جانب هدفه الأساسي في تقديم أفضل نوعية ممكنة من حملة الشهادات الجامعية للمجتمع.

منهج وأسلوب الدراسة:

إن دراسة تمويل الجامعات تثير العديد من المسائل الجديرة بالبحث حول حجم التمويل اللازم للاستثمار في مجال التعليم العالي في الأردن ومصادر هذا التمويل وحيث إنه لا سبيل إلى الخوض في هذه المسائل مجتمعة كما لا يود الباحث تكرار ما سبق إليه بعض الباحثين من دراسات في هذا الجانب ولذا من الملائم قصر هذه الدراسة على تحديد حجم مشكلة التمويل في مجال التعليم العالي في الأردن، بعد هذا بيان أهم مصادر هذا التمويل وقواعده اختير أفضل هذه المصادر على ضوء أهم المحددات تأثيرا في مشكلة التمويل وذلك من خلال أسلوب وصف

تحليلي لبنود موازنات الجامعات الداخلة في العينة وهم:
اثنتان من الجامعات الحكومية (اليرموك ومؤتة)
اثنتان من الجامعات الخاصة (عمان الأهلية والزرقاء الأهلية).

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى ما يلي:

- التعرف على واقع التمويل الجامعي في الأردن وبيان مصادره (حكومي وخاص).
- إبراز صعوبات التمويل الجامعي والأسباب التي أدت لذلك (حكومي وخاص).
- وضع عدد من الاقتراحات والحلول التي من شأنها حل المشكلة.
- تقديم مقترحات مستقبلية تساعد على تحقيق أهداف الدراسة.
- تقديم المساعدة لمتخذي القرار للوقوف على مشكلات التمويل والمقترحات التي من شأنها حل المشكلة.

مجتمع الدراسة وعينة الدراسة

يتكون مجتمع الدراسة من الجامعات الحكومية والخاصة في الأردن حيث بلغ عددها (٢١) جامعة وتتكون عينة الدراسة من جامعتي اليرموك ومؤتة ممثلة للجامعات الحكومية وجامعتي عمان الأهلية والزرقاء الأهلية ممثلة بالجامعات الخاصة، تم اختيارها بطريقة العينة القصدية وذلك كون هذه الجامعات قريبة من مكان عمل الباحث مما يشكل سهوله في جمع بيانات الدراسة من افراد العينة.

الجامعات الحكومية: - الأردنية، اليرموك، العلوم والتكنولوجيا، آل البيت، الهاشمية، مؤتة، الحسين، البلقاء التطبيقية، الطفيلة التقنية.

الجامعات الخاصة: - إربد الأهلية، جدارا، فيلادلفيا، جرش، الزرقاء الأهلية، عمان الأهلية، الزيتونة، الإسراء، عمان العربية للدراسات العليا، عمان المفتوحة، الدراسات العليا الأردنية، العلوم التطبيقية.

أداة الدراسة:

هي عبارة عن تحليل لبنود ميزانيات الجامعات (اليرموك ومؤتة وعمان الأهلية والزرقاء الأهلية) من خلال الفترة (٢٠٠٥-٢٠٠٩) مع دراسة الأرقام المدرجة في الميزانيات.

الإطار النظري

تمويل التعليم الجامعي

إن توافر المال اللازم للتعليم والتوسع فيه، يصطدم وطموح الدول في تحقيق آمالها التعليمية بهذه المشكلة مهما كان حظ الدول من الغنى، ولذلك قد تضطر الدول إلى التخلي عن بعض مشاريعها التربوية أو تأجيلها للمستقبل.

وإذا أخذنا بعين الاعتبار الزيادة المستمرة في تكلفة التعليم الجامعي أو التكنولوجي بسبب التطور المتسارع والنمو المعرفي المتزايد. وزيادة الطلب الاجتماعي على هذا التعليم وخاصة في الدول الأقل نموا فإننا ندرك أهمية بحث القضايا الاقتصادية للتعليم العالي، وأهمها قضية التمويل، التي أصبحت الآن تشغل بال رجال السياسة والاقتصاد والتربية، والأفراد لتوفير المال اللازم للتعليم والتوسع فيه، إذ من المعروف أن التعليم العالي بشكل خاص هو أكثر مستويات التعليم كلفة، حيث إن تمويله يشكل عبئا ثقيلا على كاهل ميزانيات الحكومة التي تدعمه مباشرة، وعلى كاهل العائلات والأسر التي يدرس أبناؤها في جامعات خاصة أو في جامعات حكومية تستوفي رسوما جامعية.

وفي وطننا العربي تبرز تحديات كثيرة في مواجهة التعليم العالي، لعل من أبرزها زيادة الطلب الاجتماعي على هذا النوع من التعليم، خاصة في الأقطار العربية ذات الكثافة السكانية العالية، والموارد المادية المحدودة، ما أدى إلى تفاوت الموارد المتاحة للتعليم العالي وفي الوقت نفسه نلاحظ ارتفاعا مستمرا في تكلفة التعليم العالي، وخاصة في الأقطار العربية النفطية، وذلك بسبب حداثة إنشاء جامعاتها واستمرار ها في استكمال بنيتها الأساسية، مما يزيد من حجم الاستثمار الرأسمالي فيها، ومما يزيد من حجم الإنفاق الجاري في جامعات الدول العربية.

أما في الأردن فإن تفاقم الأعباء المالية للتعليم الجامعي تبدو أكثر حدة، وتشكل عبئا ثقيلا على كاهل الحكومة والأسر في ضوء

الإقبال غير العادي على التعليم الجامعي وندرة الموارد المالية الاقتصادية المتاحة، وعليه فإن التعليم المعاصر بحكم توسعة وتطوره بحاجة إلى نفقات ضخمة تزداد من عام إلى آخر مما يجعل توفيرها حافلا بالصعوبات في معظم البلدات وتثير مشكلة تمويل التعليم والبحث عن مصادر إضافية له (بدر، ٢٠٠٠).

مفهوم التمويل:

يعرف تمويل التعليم (بدر، ٢٠٠٠): بأنه توفير المستلزمات المالية والنفقات اللازمة للتعليم من اجل التوسع فيه ونشره بين السكان ضمن حدود الإمكان وظروف الدولة وحاجات المجتمع الأخرى.

ويرى جعفر (٢٠٠٠) أن تمويل التعليم هو توافر الموارد المالية لمواكبة الطلب المتزايد على التعليم سنة بعد أخرى أو لرفد التعليمية التعليمة بأحدث وسائل التكنولوجيا للوصول بمخرجات التعليم إلى أفضل مستوياتها

التمويل الحكومي والخاص على التعليم العالي:

إن النمط الإنفاق على التعليم العالي في أغلب الدول النامية ومن بينها الدول العربية يعتمد على المصادر الأجنبية وخدماتها المرهقة، ولما كان اقتصاد هذه الدول يعاني من الكساد، وتقل كاهله أعباء الديون الأجنبية وخدماتها المرهقة، ولما كانت هذه الدول تعاني أيضا من زيادة الطلب الاجتماعي على التعليم العالي، ومن الزيادة السكانية، وتعاني أيضا هذه الدول من نقص في القوى العاملة الفنية ذات التعليم العالي، وفي ضوء هذا كله لا يمكن الاستمرار في نمط التمويل العالي، حيث أن المتاح من الموارد لم يعد كافيا ومناسبا للصرف على الأعداد المتنقة من الطلبة ولقد أصبح من الضروري إعادة النظر، والمراجعة المستمرة لإعادة توزيع أعباء التمويل فيما بين الحكومات من جهة والعائلات والمجتمعات المحلية من جهة أخرى (بدر، ٢٠٠٠).

تعتمد دول العالم على مصادر متنوعة ومتفاوتة لتمويل مؤسساتها الجامعية حيث ينقسم المهتمون بالاقتصاديات التعليم بين مؤيد ومعارض للتمويل الحكومي والخاص، ومن خلال مراجعة الأدب النظري المتعلق بتمويل التعليم الجامعي، سوف الباحث المجالات التالية ذات العلاقة بتمويل التعليم الجامعي.

أولا: التمويل الجامعي للتعليم الجامعي:

ويمكن القول أن تمويل الجامعات من مصادر حكومية كان هو الأساس في معظم دول العالم ومعظم الدول العربية، حتى وقت قريب، وذلك على الرغم من وجود دور هام للتعليم الخاص في بعض الدول مثل: الولايات المتحدة الأمريكية وكندا واليابان، وبعض الدول العربية كلبنان (بو بطانة، ١٩٩١).

ومع ازدياد الطلب على التعليم الجامعي، وصعوبة الأوضاع الاقتصادية التي واجهت دول العالم، ومنافسة قطاعات اجتماعية أخرى على الموارد المحددة للدولة، أصبح من الضروري اللجوء إلى تنويع مصادر التعليم الجامعي إلا أن هذه المهمة بقيت تقع على عاتق الحكومات وذلك من منطلق أن التعليم خدمة عامة بالغة الأهمية تتجلى فوائده بما يتركه من آثار على المجتمع وما يحققه من دور في تحقيق العدالة الاجتماعية وتعتبر الضرائب المباشرة وغير المباشرة من أهم مصادر التمويل التي تعتمد عليها الحكومات في الدول المختلفة كما أن الكثير من الدول خصصت جزءا من ميزانيتها لتمويل الجامعات (شعث، ١٩٩٧).

أما الأردن فهو من الدول التي تنطلق فلسفة التمويل الجامعي فيه من قاعدة التكافل الاجتماعي حيث تشارك الحكومات مع أولياء الطلبة والفعاليات الاقتصادية من أجل توفير المواد اللازمة للجامعات، فقد فرضت الحكومة رسوما إضافية لصالح التعليم الجامعي على شكل رسوم جمركية ورسوم إضافية ونسبة من عقود الإيجار ورخص المهن، إلى جانب تخصيص الحكومة منحة سنوية وهي عبارة عن جزء من موازنة الدولة، إسهام من الحكومة في تغطية النفقات، وقد بلغت نسبة إسهام الدعم الحكومي بجميع أشكاله ٥٠% من مجموع إيرادات جامعة اليرموك ٣٠% من إيرادات جامعة مؤتة (شعث، ١٩٩٧).

وقد لجأت الحكومات إلى عدة طرق لتوزيع نصيب الجامعات، فقد تعتمد الحكومات في دعمها للجامعات على عدد المخرجات في كل جامعة، وهذا النظام تعمل به دول مثل الدنمارك وإسرائيل وهولندا، ومن أهم مساوئ هذا النظام أن كثيرا من الجامعات ستلم بسبب تحديد تمويلها بعدد خريجيها، أو قد تلجأ الدول إلى دعم حكومي مباشرة يعتمد على

المدخلات، وهو نظام تعتمد فيه الحكومة على عدد الطلاب الملتحقين بالجامعة وتخصصاتهم وحجم الجامعة وأنواع الكليات والأبحاث التي تقوم بها، وفي هذا النظام تستطيع الدولة توجيه سياسة الجامعات والسيطرة عليها (Ziderman, 1994).

وقد تكون طريقة دعم الحكومة للجامعات غير مباشرة، وذلك عن طريق منظمات مساعدة، وتكون مهمة هذه المنظمات هي تنظيم مد الجامعات بالمساعدات الحكومية وتحديد حصة كل جامعة، ومن الدول التي تعمل حسب هذا النظام بريطانيا، إسرائيل، ونيجيريا، حيث تعمل هذه اللجنة أو المجلس على ربط تزويد الجامعات بالمساعدات الحكومية بعدد الملتحقين، وتتدخل أحيانا في إلغاء برامج تعتقد أنها غير فعالة كشرط لحصول الجامعة على المساعدات، ولهذا المجلس قوة تنفيذية واسعة، وفي بعض الدول يوجد هذا المجلس ولكن تأثيره ضعيف جدا كما هو الحال في بعض الدول الأفريقية (شعث، ١٩٩٧).

ومن الطرق التي تلجأ إليها الدول في دعم الجامعات، الطريقة الموجهة لدعم الطالب، حيث يقدم فيها الدعم بشكل مباشرة للطلاب، وذلك على شكل منح أو قروض، ولهذا النظام مزايا عديدة فهو يزكي روح المنافسة لاجتذاب الطالب وتحسين نوعيه التعليم المقدمة له، وبهذا تتنافس المؤسسات على الطلاب ويتنافس الطلاب على المساعدة (Zidreman, 1994).

ثانيا: التمويل الخاص للتعليم الجامعي:

إن تمويل التعليم من مصادر خاصة يعتمد على أسلوبين:

الأول: التمويل الخاص الذي يعتمد على استرداد الكلفة المباشرة، والثاني : التمويل الخاص الذي تعتمد فيه الجامعات على استرداد الكلفة في وقت لاحق.

نظام استرداد الكلفة المباشرة:

وتشكل أقساط التعليم الخاص مصدرا هاما من مصادر تمويل هذا النظام من التعليم، وتلعب دورا هاما في تخفيف العبء الملقى على كاهل الدولة في مجال التمويل الجامعي، حيث يعتبر هذا النظام اتجاها راسخا ومتناميا سواء في العالم النامي أو في الدولة المتقدمة، وقد بلغت إسهام أقساط الطلاب في فيتنام ٢٣% من دخل الجامعات وفي كوريا واندونيسيا ٢٥% وفي دول مثل تشيلي ٦٠% من دخل الجامعات (شعث، ١٩٩٧).

إلا أن اعتماد إجراءات وتدابير مثل رفع الأقساط بات ضروريا لمقابلة التخفيضات الحكومية بكثير من دول العالم وقد شهدت فترة الثمانينات أكبر هذه التخفيضات في كثير من دول العالم، كاليابان والولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا (بوبطانة، ١٩٩١).

نظام استرداد الكلفة المتاخرة:

إن هذا الاتجاه هو اتجاه قوي وساند في كثير من الدول وبخاصة الدول المتقدمة حيث ترى هذه الدول في نظام قروض الطلبة الحل الأمثل لتحقيق العدالة الاجتماعية، وتنطلق الدول المؤيدة لهذا الاتجاه إلى أنه لا يوجد أساس لدعم الحكومة التام للجامعات، حيث أن جزءا كبيرا من مخرجات الجامعات ستعمل على إفادة القطاع الخاص والخريج بالدرجة الأولى وعليه لا بد من تحمل الطالب عبء تمويل تعليمه، وتخفيف العبء عن الدولة / حيث يستطيع الطالب تسديد وسوم تعليمه لاحقا عن طريق عوائد تعليمه، والمتمثلة بدخله الناتج عن ثمار تعليمه (بوبيطانة، ١٩٩١).

وبالرغم من أن البعض يشكك بإمكانية نجاح هذا النظام لما يواجهه من مشاكل إدارية متضمنة في استعادة القروض ومنح التخلف عن السداد وإحجام أبناء الفقراء عادة عن الاقتراض، فإن لهذا النظام مزايا عدة: فهو يحل مشاكل بعض الطلبة الذي لا تمكنهم مواردهم الخاصة أو موارد عائلاتهم من تمويل تعليمهم، وبهذا يتمكنون من الانضمام إلى الطبقات المحفوظة من المجتمع، مما يمكنهم من تسديد قروضهم فيما بعد (بوبطانه، ١٩٩١).

إن تجارب ٤٠ دولة نامية لم تكن مشجعة في تعاملها مع نظام القروض، حيث غطت القروض ١٠% فقط من جمهور الطلاب، وواجهت هذه الدول صعوبات عدم ضمان وجود وظائف مستقبلية للطلاب المقترضين وقد ترتب على هذا عدم ضمان سداد مثل هذ القروض، ثم أن تجارب الدول المتقدمة في هذا المجال لا يمكن تعميمها على الدول النامية لاختلاف ظروفها، فقد تم استرداد ٣٠% من القروض فقط في أندونيسيا وكينيا، ولكن هناك أمثلة مشجعة إذ بلغت نسبة استرداد الكلفة عن طريق الأقساط

المرتبطة بنظام القروض إلى ٦٠% في تشيلي (شعث، ١٩٩٧).

إن تمويل هذه الصناديق يكون حكوميا أو خاصا عن طريق البنوك التجارية، ويعتبر زيدرمان (Zideman, 1994) من اشد المؤيدين لاتجاه خصخصة صناديق الإقراض، ذلك لأنها وصلت نسبة الأحجام عن سداد القروض لعام ١٩٩٢ إلى ٧% فقط.

أما (بو بطانة، ١٩٩١) فإنه يدعو لإنشاء مثل هذه الصناديق بتمويل من الدول الغنية في العالم العربي لتقديم الدعم المالي لنظم التعليم العالي في الدول الأقل ثراء وتقدما وتعتبر القروض الطلابية أساسية من حيث إنها:

- توفر مصدر تمويل مستمر للتعليم العالي.
- تسهم في تنمية القومية بتشجيع الاستثمار في التعليم لتوفير الاحتياجات من القوى البشرية.
- تحقق التكافؤ في الفرص التعليمية عن طريق تعلم الفقراء، وسداد القروض من مكاسبهم المستقبلية فيما بعد.

بعض المصادر الخاصة لتمويل التعليم الجامعي والتي يمكن أن تشكل بدائل للقروض:

ضريبة الخريج: التي دفعها الطالب تعود على الجامعة بعوائد هامة: إلا أن من صعوبات هذه الضريبة هي صعوبات قانونية ودستورية وإدارية كعدم إمكانية تحقيقها على الشخص الموظف ذاتيا، وقد اعتمدت استراليا هذا النظام، وهناك أيضا ضريبة أرباب العمل، وهي ضريبة تفرض على المؤسسات المستفيدة من مخرجات التعليم وتدفعها الشركات حسب عدد الخريجين العاملين فيها وقد قامت عدد من الدول بتباع هذا النظام منها غانا والصين حيث قامت الشركات بقطاع جزء من رواتب العاملين فيها لسداد قروضهم الجامعية (Woodhall, 1991).

ومن البدائل التي يمكن اللجوء إليها لتمويل التعليم من مصادر خاصة ما يسمى (بخصخصة التعليم الجامعي) فقد أصبحت هذه حقيقة واقعة في كثير من بلدان العالم بأسره، وبخاصة في الدول الاشتراكية سابقا، ففي رومانيا - الدول الخارجة حديثا من نظام شيوعي مركزي - وصل عدد الجامعات الخاصة إلى ٢٠ جامعة وذلك على الرغم من عدم حصول هذه الجامعات على اعتماد الحكومة المركزية، وكذلك في الصين حيث تعتمد الجامعات الخاصة على التبرعات من الصينيين العاملين في الخارج والطلبة الراغبين في دفع الرسوم (شعث، ١٩٩٧).

ويرى (تكريتي، ١٩٩٤) أن من الدول العربية التي خطت خطوات شجاعة، في هذا المجال الأردن، حيث بلغت عدد الجامعات الخاصة فيها ٩ جامعات وقد ارتفع عددها لاحقا إلى ١٢ جامعة.

ويرى (بو بطانة، ١٩٩١) أن هناك خطوات هامة في هذا الاتجاه حيث أنشئت جامعات خاصة في كثير من الدول العربية خاصة في السودان والعراق والبحرين عدا الجامعات الأمريكية بفرعيها في بيروت والقاهرة والتي تعد من أوائل الجامعات الخاصة.

الدراسات السابقة:

١. في الدراسة المعاني (٢٠٠٢) بعنوان: التعليم العالي في الأردن رؤية مستقبلية أشار إلى أن هناك (٨) جامعات حكومية تستوعب (٨٠,٠٠٠) طالب و(١٢) جامعة خاصة تستوعب (٣٠,٠٠٠) طالب و(١٢) كلية متوسطة فيها (٢٩,٠٠٠) طالب. وقد أضاف إلى أنه يجري استعادة (٢٥%) من النفقات الجارية عن طريق القطاع العام، وفيما يتعلق بالمشكلات التي تواجه التعليم العالي أشار إلى أن النقص الحاد في الأموال المتوافرة للمؤسسات من أهم مشاكل التعليم العالي إضافة إلى المستوى المتدين للخريجين وعدم مواءمة البرامج وإهمال البحث العلمي. وللخروج من مشكلة التمويل يرى ما يلي: يجب إلغاء عبء الديون الجامعية، وإعادة هيكلة الرسوم الجامعية لاستعادة الكلفة خلال خمس سنوات تبدأ في العام (٢٠٠٢)، وإنشاء صناديق لدعم التعليم الجامعي للطلبة المتفوقين وغير القادرين وكذلك إعطاء حوافز مالية للجامعات التي تحقق التميز وتظهر الإبداع وتدعم البحث العلمي الجاد وقد أشار إلى ضرورة أن يتوقف الدعم الحكومي للنفقات الجارية بالتزامن مع إعادة هيكلة الرسوم الجامعية.

٢. كما قام بدران (٢٠٠٠) بدراسة بعنوان التعليم الجامعي في الأردن ومقتضيات العصر: نظرة مستقبلية. التي أشار فيها إلى

أن التعليم الجامعي وحسب إعلان اليونسكو يجب أن يكون متوافرا ولكن يجب ألا يدخل في إلزامية أو مجانية التعليم كالمرحلة الأساسية (الإلزامية) بل حددت اليونسكو أن التعليم الجامعي يجب أن يتوافر لأصحاب الكفاءة والقبول فيه يستند على الجدارة لأولئك الراغبين في الالتحاق بالتعليم العالي. ولكن التوسع الكبير في التعليم العالي جعل الجامعات الأردنية تعاني من أزمة خانقة في التمويل، مما حدا ببعضها الأخذ بنمطية سميت خطأ "بالتعليم الموازي" الذي يفرق بين أبناء الوطن الواحد على أساس التفاوت في الرسوم. وقد أوصى الباحث بعدد من التوصيات التي من شأنها حل مشكلة التمويل ومن أهمها تحديد أعداد قبول الطلبة في كل جامعة سنويا ورسوم التسجيل حسب كلفة الطالب الفعلية، ينشأ صندوق لتمويل وإقراض الطلبة المحتاجين جزئيا أو كليا من مخصصات الحكومة التي ترصدها سنويا الجامعة، يقوم الطالب بإعادة ما صرف عليه من قروض بعد تخرجه وحصوله على عمل.

٣. وفي دراسة حماد والبشير (٢٠٠٠) بعنوان "تمويل التعليم العالي في الدول العربية طرق غير تقليدية (دراسة حالة الأردن)". أشار الباحثان إلى أن الجامعات الأردنية الرسمية تعاني من خلل كبير بين إيراداتها ونفقاتها حيث أن الرسوم الجامعي فقط (٣٠%) من إجمالي النفقات العامة للجامعات الرسمية، كما تغطي المصادر الذاتية ما نسبته (٥,٨%) من إجمالي الإيرادات العامة للجامعات الحكومية، وكذلك إلى ارتفاع النفقات الجارية التي تستهلك الكثير من الميزانية، وفيما يتعلق بإسهام المصادر الحكومية بتمويل الجامعات فقط بينت نتائج دراستهما إلى الحكومة الأردنية قد أخذت بتقليص إسهام تلك المصادر في تمويل الجامعات، حيث عملت على ضم الرسوم الجمركية الخاصة بالجامعات الرسمية والاكتفاء بتخصيص جزء من هذه الرسوم والذي لا يعادل قيمة حصيلة هذه الرسوم. ولدعم تمويل التعليم الجامعي أوصى الباحثان بضرورة التوسع في التعليم الجامعي الخاص لتخفيف الضغط على نفقات الجامعات الرسمية، وجعل الجامعات مراكز إنتاج وضرورة تقديم الجامعات للخدمات الاستشارية للمجتمع، إضافة إلى حث القطاع الخاص على المشاركة في تمويل الجامعات الرسمية الأردنية.

٤. وفي دراسة أخرى قام بها السيدية وباطويح (٢٠٠٠) بعنوان "تطوير مصادر التمويل للتعليم العالي الجامعي وتنويعها". اعتبر الباحثان أزمة التمويل المالي بالنسبة للجامعات العربية من أكبر التحديات التي تواجهها، حيث أن الاعتمادات المالية المخصصة لها لا تناسب وحجم الطلب الاجتماعي على هذا النوع من التعليم، ولا تلبي الاحتياجات الأساسية للخطط والبرامج الخاصة بها. إضافة إلى ما سبق فإن الجامعات العربية كبيرة مقارنة بالنفقات الاستثمارية، الأمر الذي أدى إلى ضعف البنية الأساسية للخطط والبرامج الخاصة بها. إضافة إلى ما سبق فإن الجامعات العربية كبيرة بالمقارنة بالنفقات الاستثمارية، الأمر الذي أدى إلى ضعف البنية الأساسية وعدم استطاعتها مواكبة التغيرات العلمية والتكنولوجية على المستوى العالمي، وقد أوصى الباحثان بضرورة الاهتمام بالتطوير النوعي للتعليم الجامعي واعتماد التخطيط العلمي السليم عند إعداد الموازنة، والاهتمام بزيادة مصادر التمويل الأخرى، بدلا من الاعتماد الكامل على المصدر الحكومي، وكذلك ترشيد الإنفاق. والاهتمام بالبحث العلمي والدراسات لحل مشكلات الإنتاجية وفنية لمؤسسات القطاع العام والخاص مقابل أجر.

الدراسات الأجنبية:

١. قام كورت (Court, 2000) بدراسة بعنوان "تمويل التعليم العالي في إفريقيا". والتي تبحث في وضع التعليم في إفريقيا في نهاية القرن العشرين، حيث يروي الباحث قصة جامعة ميكرين في أوغندة التي استطاعت حل مشكلة التمويل لديها دون أن يكون هناك اعتماد مالي على الحكومة، كذلك أشار إلى عناصر الإصلاح الأساسي التي تبنتها هذه الجامعة، والتي تركزت على العناصر

التالية المرتبطة معا وهي: تنفيذ استراتيجيات تمويل بديلة، وضع قواعد إدارية جديد، وطرح دورات مطلوبة لمجتمع، حيث إنه وفي غضون خمس سنوات انتقلت "ميكرير" من جامعة لا يدفع فيها أي من الطلاب رسوم جامعية إلى جامعة يدفع فيها الطالب ما يزيد عن ٧٠% من الرسوم، و ٣٠% يكون على شكل تبرعات ومصادر بديلة مما يقلل من الكلفة على الحكومة التي توجه انفاقها نحو التعليم الأساسي في أوغندا.

٢. من جانبه قام فيني وآخرون (Finney, et al, 1997) بدراسة بعنوان :تمويل التعليم العالي الحكومي والخاص تشكيل السياسة العامة للمستقبل" حيث حلل في دراسته الاتجاهات الوطنية، ومن ثم ركز على تمويل التعليم العالي في خمس ولايات وهي: كاليفورنيا وفلوريدا وميشغان ومينيسوتا ونيويورك، وقد لاحظ الباحث ثلاث ملاحظات حول تمويل التعليم العالي في الولايات الخمس السابقة هي:

- الانتقال في تحمل المسؤولية من المصادر الحكومية إلى الطلاب والعائلات.
- الانتقال من المنح إلى القروض كأسلوب مهيمن بالنسبة للمساعدة المالية للطالب.
- زيادة رسوم التعليم المخصصة.

٣. أما لينكولن وآرثر (Lincoln & Arthur, 1993) فقد قاما بدراسة بعنوان زيادة الاستثمار في التعليم العالي. "وقد اقترح الباحثان نظام تمويل جديد للتعليم العالي في المملكة المتحدة، وذلك بزيادة رسوم تأثيرات النظام على المصادر المتوافرة والجذب الاقتصادي والتأثيرات بالنسبة للإنفاق العام. وتوصي الدراسة بتقديم منحة للطلاب ومن ثم فرض معدل ضريبة منخفض إضافي على الطلاب من خلال عملهم.

ما يميز الدراسة:

- التركيز على أن تكون الحلول من قبل الجامعات الحكومية لا من قبل الحكومة.
- التركيز على نقاط الضعف والقوة بينما ركزت الدراسات السابقة على نقاط الضعف فقط.
- الإفادة من تجربة الجامعات الخاصة وبمحاولة مواءمة نقاط القوة في تلك الجامعات للإفادة منها في الجامعات الحكومية.
- تحليل مالي من واقع ميزانيات الجامعات الحكومية

مصادر واستخدامات الأموال لدى الجامعات الأردنية للفترة من (٢٠٠٥-٢٠٠٩)

المقدمة:

تعد الجامعات الحكومية إنجازا حضاريا هاما على مستوى المملكة يتطلب استدامتها رصد مبالغ كبيرة سنويا حيث بلغ إجمالي موازنات الجامعات الرسمية (٢٦٦) مليون دينار في عام ٢٠٠٩.

ويهدف هذا التحليل إلى تحديد أسباب عدم قدرة الجامعات الرسمية على تغطية نفقاتها من إيراداتها التشغيلية (الذاتية) وتشخيص أوجه الخلل، للفترة ٢٠٠٥ إلى ٢٠٠٩ ومقارنة ذلك مع الجامعات الخاصة حيث سوف تكون الدراسة منصبة على جامعتي مؤتة واليرموك من الجامعات الحكومية وجامعتي عمان الأهلية والزرقاء الأهلية من الجامعات الأهلية

جدول رقم (١)
الجامعات الرسمية وتاريخ تأسيسها وأعداد الطلبة

اسم الجامعة	موقعها	سنة تأسيسها	عدد الكليات	عدد الطلبة ٢٠٠٥
الجامعة الأردنية	عمان	١٩٦٢	١٨	٣٥٥٤٦
جامعة اليرموك	إربد	١٩٧٦	١١	٢٢٢٤٠
جامعة مؤتة	الكرك	١٩٨١	١٢	١٦٢٤٧
جامعة العلوم والتكنولوجيا	إربد	١٩٨٦	١١	١٨٢٥١

الجامعة الهاشمية	الزرقاء	١٩٩١	١٢	١٦١٩٤
جامعة آل البيت	المفرق	١٩٩٢	٧	١٢٥٥٨
جامعة البلقاء التطبيقية	السلط	١٩٩٧	٢	٢٧٥٥٠
الطفيلة التقنية	الطفيلة	٢٠٠٥	٥	١٦٠٨
جامعة الحسين بن طلال	معان	١٩٩٩	٧	٥٥٩٦

تحليل الحسابات الختامية للجامعات الرسمية

أظهرت الحسابات الختامية الرسمية مجتمعة وفرا لعام ٢٠٠٩ مقداره (١٦) مليون دينار، وبنسب نمو مرتفعة عن العام السابق بلغت (٨٦%) وفقا للجدول التالي:

جدول رقم (٢)
إجمالي إيرادات ونفقات الجامعات الرسمية بالمليون الدينار

البيان	السنة				
	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩
إجمالي الإيرادات	١٩٠	٢١٩	٢٣٦	٢٦٩	٢٨٢
إجمالي النفقات	١٨٦	٢١٢	٢١٢	٢٥٦	٢٦٦
الوفر/ العجز	٤	٧	١٣	١٣	١٦

المصدر: الحسابات الختامية للجامعات الرسمية

ولدى تحليل هذا التوافر تبين أنه غير حقيقي وناتج عن الدعم الحكومي والقروض وليس نتيجة إيرادات الجامعات الذاتية حيث شكل الدعم الحكومي ما نسبته (٢٣%) من إيرادات الجامعات.

وفيما يلي عرض لأهم بنود الحسابات الختامية للجامعات.

أولا: الإيرادات.

جدول رقم (٣)
إيرادات الجامعات الرسمية ٢٠٠٥-٢٠٠٩ بالألف دينار

البيان	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩
إيرادات ذاتية	٩٨٦٠٣	١١٧٣١٥	١٤١٢٥٠	١٤٨٥٧٣	١٨٥٠١١
دعم حكومي مباشر	٤٥٢٠٣	٤٥٢٨٥	٤٥٧١٠	٤٦٥٦٥	٥٠٨٢١٠
تبرعات ودعم حكومي غير مباشر	١٧٥٢٤	١٣٩٣٧	٢٢٨٥٨	١١٣١٦	١٥٤٧٢
قروض	٢٣٩٨١	٣٨٤٥٩	١٣٦١٠	٣٠١٢٠	١٨٤٠٩
أخرى	٢٥٨٩	٢٧٦٩	٥٧٨٢	٣٢٥٢٦	١١٩٥٣

المصدر: الحسابات الختامية للجامعات الرسمية

من خلال تحليل هذه الإيرادات يتبين:

١. تشكل الإيرادات الذاتية ما نسبته (٢٦%)، (٥٤%)، (٦٠%)، (٦٥%)، (٦٦%) للأعوام (٢٠٠٥-٢٠٠٩) على التوالي من إجمالي الإيرادات، مما يدل على توجه الجامعات إلى الاعتماد على إيراداتها الذاتية والمتمثلة في الرسوم الجامعية وريع الأموال المنقولة وغير المنقولة.
٢. تعتمد الجامعات على الدعم الحكومي المباشر وغير المباشر بشكل كبير حيث يعتبر ثاني أهم بنود إيرادات الجامعات، ويتمثل بالرسوم الجمركية والرسوم الإضافية والمنح وكذلك

الدعم من خلال برنامج التحول الاقتصادي، وقد بلغ الدعم حوالي (٦٨) مليون دينار لعام ٢٠٠٩.

ثانيا: النفقات

الجدول التالي يبين حجم الإنفاق لدى الجامعات الرسمية من خلال فترة الدراسة:

جدول رقم(٤)

نفقات الجامعات الرسمية ٢٠٠٥-٢٠٠٩ بالألف الدنانير

البيان	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩
نفقات متكررة	١٣٣٣٥١	١٤٦٣٩٧	١٦٣٣٣٨	١٨٢١٠٠	٢٠٠٤٦٧
نفقات البعثات والبحث العلمي	٦٤٨٦	٩٣٧٨	١٠٣٨٠	١١٠٤٦	١٢٠٥٨
نفقات رأسمالية	٦١٨٦	٥٦١٧	٦٠٦٣	١٠٣٩٥	٩٠٧٤
نفقات إنمائية	٢٢٤٩٧	٢٧٧٢٧	١٨٦٩٤	١٥٠١٣	١٩٠٧٠
الالتزامات المدورة	٧٣٦٢	٨٢٧٢	١٣٤٢٩	١٨٢٩٢	١١٤٦٣
تسديد مديونية	١٠٤٨٤	١٣٢٦١	١٠٩٣٥	١٩٣٢٨	١٣٥٦٣

المصدر: الحسابات الختامية للجامعات الرسمية

١. تستنزف النفقات المتكررة ما نسبته (٧٢%)، (٦٩%)، (٧٣%)، (٧١)، (٧٥) من إجمالي الإنفاق للأعوام ٢٠٠٥-٢٠٠٩ على التوالي مما يستدعي ضرورة ترشيد إنفاق الجامعات من خلال السنوات القادمة، خاصة في ظل تزايد النفقات المتكررة لعام ٢٠٠٩ بنسبة (٩%) عن العام السابق، وللعام الثاني على التوالي مما يدل على توسع الجامعات في الإنفاق الجاري بشكل كبير.
٢. واصلت نفقات البحث العلمي تحسنها الطفيف إذ تراوحت مقارنة مع إجمالي الإنفاق (٢,٩%-٥%) للأعوام (٢٠٠٥-٢٠٠٩) على التوالي وهذا توجه إيجابي لما لهذه النسبة من مردود على مخرجات التعليم الجامعي مستقبلا.
٣. لم تشكل النفقات الرأسمالية سوى (٣%) من إجمالي نفقات الجامعات في عام ٢٠٠٩، وهذا مؤشر سلبي على مخرجات التعليم إذا ما علمنا أنها تشمل الكتب والدوريات والأجهزة العملية وتجهيزات المختبرات والأثاث والآلات والمعدات التعليمية.
٤. تراجعت الأهمية النسبية لنفقات الالتزامات المدورة حيث أصبحت أهمية هذا البند ٤% من إجمالي نفقات الجامعات لعام ٢٠٠٥ في حين كانت ٧% لعام ٢٠٠٤.
٥. بلغ حجم الالتزامات المدورة وتسديد مديونية الجامعات في عام ٢٠٠٩ (٢٥) مليون دينار وتشكل ما نسبته (٩%) من إجمالي نفقات الجامعات.

ثالثا: الإيرادات الذاتية للجامعات وتغطيتها للنفقات المتكررة وهنا سوف يكون التحليل منصبا فقط على الجامعات (اليرموك ومؤتة والزقاء الأهلية وعمان الأهلية من خلال الفترة ٢٠٠٥-٢٠٠٩).

جدول رقم(٥)

تغطية الإيرادات الذاتية للنفقات المتكررة بالألف الدنانير

السنة / الجامعة	٢٠٠٥		٢٠٠٦		٢٠٠٧		٢٠٠٨		٢٠٠٩	
	إيرادات	نفقات	إيرادات	نفقات	إيرادات	نفقات	إيرادات	نفقات	إيرادات	نفقات
اليرموك	١٦٠٥٢	٢٥٧٥٧	١٧٣٠٠	٢٦٣٠٨	١٩٨٠٥	٢٩٢٣٣	١٧٦٠٨	٢٩٨٥١	١٧٣٩٥	٣٢١١٦
مؤتة	١٦٧٩٢	٢٢٩٨٨	١٨٥٨٩	٢٤٧٩٠	٢٢٢٢٦	٢٥٨١٦	٢١٧٩٦	٢٨٠٠٧	٢٢٥٨٠	٣٠٠٦٢
الزرقاء	٢٦٠٩	٤٠٦٠	٦٣٥٢٩	٤٨٨٣٠	٦٣٨٤٠	٥٧٨٥٥	٧٢٨٠	٦٦٩٢٢	٧٣٢٦٠	٦٨٦١٠

الأهلية										
عمـــان الأهلية	٨٢٨٤	٧٨٧١	٩٨٦٣	٨٨١٦	١٠٢٠٠	٩٠١٠	١١١٥٨	٩٥٨٠	١٢٣٢٤	١٠٧٣٠

المصدر: الحسابات الختامية للجامعات الرسمية

من خلال دراسة جدول تغطية الجامعات لنفقاتها المتكررة من إيراداتها الذاتية يتضح ما يلي:

١. أن الجامعات الحكومية قد عجزت حتى الآن عن تغطية نفقاتها المتكررة من إيراداتها الذاتية مما يستدعي دراسة هذه النفقات ومحاولة ضبطتها عند إعداد الموازنات السنوية.
٢. أما بخصوص الجامعات الأهلية فقط استطاعت تغطية نفقاتها المتكررة من خلال إيراداتها الذاتية.

رابعا: قروض الجامعات:

واصلت الجامعات الحكومية اعتمادها على تغطية عجزها من خلال الحصول على منح وقروض أما الجامعات الخاصة فكانت التغطية من خلال الاستثمار في المحافظ الاستثمارية.

جدول رقم (٦)
قروض الجامعات الرسمية من خلال السنوات ٢٠٠٥-٢٠٠٩ بالألف الدنانير

السنة / الجامعة	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩
اليرموك	٤٤٢٠	٦١٧٠	٥٩٠٧	٢٢١٠	-
مؤتة	٦٥٠٠	-	-	-	٤٥٠٠
الزرقاء الأهلية	٨٣٥٣	١٦٣٣	-	-	-
عمان الأهلية	١٦٩	١٦٨٥	١٢٤٦	-	-

المصدر: الحسابات الختامية للجامعات الرسمية

جدول رقم (٧)
نسبة التمويل المتأتية من النشاطات الاستثمارية المتنوعة

السنة	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩
اليرموك	%٣	%٩	%٩	%١٢	%١٨
مؤتة	%٧	%٧	%٨	%٨	%٩
الزرقاء الأهلية	%٧٦	%٧٨	%٧٥	%٧٦	%٧٨
عمان الأهلية	%١٠	%٢٣	%٣٢	%٣٣	%٤٠

المصدر: الحسابات الختامية للجامعات الرسمية

خامسا:

جدول رقم (٨)
مقارنة متوسط إيراد الطالب وحصته من التكاليف المتكررة لعام ٢٠٠٥ بالألف الدنانير

السنة	عدد الطلبة	الرسوم الجامعية	متوسط إيراد الطالب	التكاليف المتكررة	متوسط حصة الطالب من التكاليف المتكررة	الفرق الذي تتحمله الجامعة
اليرموك	٢٣٤١٢	١٩٥٠٢	٨٣٣	٣٧١٣٠	١٥٨٦	٧٥٣
مؤتة	١٩٢١٠	٢٢٣٨٧	١١٦٥	٢٧٣١٤	١٤٢٢	٢٥٧
الزرقاء	٥٢١٦	٤٦٩٤	٩٠٠	٧٦٨٥	١٤٧٣	٥٧٣
عمان	٦٣٠١	١٠٧٨٩	١٧١٢	٩٣١٥	١٤٧٨	(٢٣٤)

المصدر: الحسابات الختامية للجامعات الرسمية

تحملت جامعة اليرموك مبلغ (٧٥٣) ألف دينار بينما تحملت جامعة مؤتة (٢٥٧) ألف دينار عن كل طالب مما يؤشر على وجود خلل بارز في العلاقة بين تكلفة وإيراد الطالب.

بينما في جامعتي الزرقاء وعمان كانت ما تحمله جامعة الزرقاء هو (٥٧٣) ألف دينار أما جامعة عمان الأهلية فحققت وفرا مقداره (٢٣٤) ألف دينار.

سادسا: مقارنة حجم الكادر الإداري والهيئة التدريسية مع عدد الطلبة:

١. التفاوت الكبير بين نسب أعضاء الهيئة الإدارية إلى عدد الطلبة في الجامعات، حيث وصلت النسب إلى موظف لكل (٧) طلاب في جامعة مؤتة عام ٢٠٠٧ ، وهي نسبة مرتفعة جدا تحسنت قليلا في عام ٢٠٠٩ إلى موظف لكل (١٠) طلاب علما بأن هذه النسب كانت، جامعة اليرموك موظف لكل (١٤) طالبا في عام ٢٠٠٧ وموظف لكل (١٦) طالبا في عام ٢٠٠٩ أما جامعة الزرقاء الأهلية فكانت النسبة في عام ٢٠٠٩ موظف لكل (١٥) طالبا وفي عمان الأهلية موظفا لكل (١٩) طالبا.

٢. تفاوت في نسبة أعضاء الهيئة التدريسية إلى عدد الطلبة بين الجامعات من عضو هيئة لكل (٢٩) طالبا في جامعة مؤتة في عام ٢٠٠٩ إلى عضو هيئة التدريس لكل (٢٧) طالبا في جامعة اليرموك، وتشير تعليمات معايير الاعتماد العام للجامعات الخاصة الصادرة بالإسناد في الفقرة (أ) من المادة (٩) من قانون التعليم العالي والبحث العلمي المؤقت رقم (٤١) لسنة ٢٠٠٥ إلى تحديد نسبة الطلبة إلى أعضاء الهيئة التدريسية بمعدل عضو هيئة تدريس لكل (٢٥) طالب فقد كانت في الزرقاء الأهلية عضو تدريس لكل (٢٧) طالب أما في عمان الأهلية عضو تدريس لكل (٢٣) طالبا.

سابعا: البعثات العلمية: هناك اختلالات مالية وإدارية في موضوع البعثات العلمية حيث بلغت القيمة الإجمالية المستحقة على المبعوثين (٣,١٢) مليون دينار في جامعتي اليرموك ومؤتة ويرجع السبب في ذلك بشكل رئيسي إلى عدم كفاية الضمانات المقدمة وضعف إجراءات التحصيل كما أن التسويات المالية الحالية تقتضي تقسيط المبالغ المطلوبة على أقساط طويلة جدا، وحاليا تتولى وزارة المالية التحصيل والمتابعة.

جدول رقم (٩)

نسبة التحصيل لعام ٢٠٠٩ بالمليون دينار

السنة	المبالغ المستحقة	التسديدات	الرصيد	نسبة التحصيل
اليرموك	٠,٩٩	٠,٢٥	٠,٧٤	٠,٢٥
مؤتة	٢,١٣	٠,٤٨	١,٦٥	٠,٢٣
الزرقاء الأهلية	٠,٤	٠,٢٢	٠,١٨٥	٠,٥٤
عمان الأهلية	٠,٥	٠,٤٧	٠,٠٣	٠,٩٤

المصدر: الحسابات الختامية للجامعات الرسمية

ويظهر الجدول أعلاه ما يلي:

١. تتركز القيمة الأكبر للمبالغ المستحقة على المبعوثين في جامعة مؤتة بقيمة (٢,١٣) مليون دينار.

٢. انخفاض نسبة التحصيل من أصل الذمم المستحقة على المبعوثين وعلى سبيل المثال بلغت قيمة المبالغ المسددة في جامعة مؤتة (٤٨٣) ألف دينار وتشكل ما نسبته (٢٣%) من أصل المبلغ المستحق والبالغ (٢,١٣) مليون دينار.

ثامنا: المطاعم والمقاصف:

تعد المطاعم والمقاصف من أهم المرافق الحيوية في مختلف الجامعات والجدول التالي يوضح نفقات المطاعم خلال عام ٢٠٠٩:

جدول رقم (١٠)
إيرادات ونفقات المطاعم لعام ٢٠٠٩ بالألف الدنانير

السنة	الإيرادات	النفقات	الفائض أو (العجز)	نسبة ما تتحمله الجامعة
اليرموك	٣٠٣	٥٤٣	(٢٤٠)	%٤٤
مؤتة	٣٣٨	١,٠٣١	(٦٩٣)	%٦٧
الزرقاء الأهلية	٢١٠	-	-	%٠
عمان الأهلية	١١٣	-	-	%٠

المصدر: الحسابات الختامية للجامعات الرسمية

١. تحملت جامعة اليرموك (٤٤%) من إجمالي نفقات المطاعم في الجامعة وبقيمة إجمالية (٢٤٠) ألف دينار.
٢. تكبدت جامعة مؤتة خسائر مقدارها (٦٩٣) ألف دينار نتيجة تغطية العجز الحاصل بين إيرادات ونفقات المطاعم.
٣. وبتحليل بنود نفقات المطاعم للجامعات الحكومية تبين أن نفقات الرواتب من أهم أسباب العجز وعلى سبيل المثال:

بلغ إجمالي رواتب عمال المطاعم في جامعة مؤتة (٤٣١) ألف دينار وتشكل ما نسبته (٤٥%) من إجمالي نفقات المطاعم في الجامعة.

جدول رقم (١١)
قيم العجز في المطاعم والمقاصف من خلال الأعوام ٢٠٠٦-٢٠٠٩ بالألف دينار

السنة / الجامعة	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩
اليرموك	٥٤١	٤٠٦	٦٤٩	٢٤٠
مؤتة	٥٢٠	٥٢٩	٦١٦	٦٩٣

المصدر: الحسابات الختامية للجامعات الرسمية

ويلاحظ ما يلي:

انخفاض نسبة العجز في مطاعم جامعة اليرموك عام من خلال عام ٢٠٠٩ مع عام ٢٠٠٨ أما مطاعم جامعة مؤتة والتي أظهرت تزايدا في قيمة العجز لعام ٢٠٠٩.

العجز في المطاعم والمقاصف:

وبالرغم من انخفاض نسبة العجز وإذا ما أخذنا بعين الاعتبار أن الهدف الأساسي من إنشاء هذه المطاعم هو خدمة الطالب وليس بالدرجة الأولى تحقيق الأرباح، إلا أن هناك نقاط اختلال يمكن تصويبها تؤدي إلى خفض العجز وربما تحقيق أرباح وذلك بتخفيض بعض النفقات ومن أهمها رواتب العاملين في هذه المطاعم والتي تشكل النسبة الأعلى من إجمالي النفقات.

٤. أما بخصوص الجامعات الخاصة فقد قامت بتضمين المطاعم إلى مستثمرين خارجيين وبالتالي فإنه لا يوجد نفقات وبالتالي لا تتحمل الجامعة أية تكاليف.

تاسعا: عدم الاستخدام الأمثل للموارد:

إن أحد أسباب عدم قدرة الجامعات الرسمية على تغطية نفقاتها من إيراداتها الذاتية يعود إلى عدم الاستخدام الأمثل للموارد وضعف سياسة الجامعات في إدارة

وتوظيف أموالها ونشير على سبيل المثال إلى:

- **جامعة مؤتة:**

وجود مواد مختلفة وغير مستعملة تقدر قيمتها بـ(٣٢٢) ألف دينار تم شراؤها من قبل الجامعة أهمها:

أ- مختبر حاسوب وتوابعه: تم تجهيز المختبر منذ عام ١٩٩٤ بتكلفة إجمالي بلغت (١٦٠) ألف دينار لم يتم استعماله مع تطور أجهزة الحاسوب المتسارعة يعتبر الآن حكم المتقادم.

ب- مخرطة (CNC)

تم شراء مخرطة (CNC) منذ عام ١٩٩٣ بقيمة (٥١) ألف دينار لم يتم تشغيلها لعدم التزام المورد بشروط العطاء، وبالرغم من ذلك فقد قامت الجامعة بالإفراج عن كامل مستجزاته، وتعتبر المخرطة حاليا غير صالحة للاستعمال.

عاشرا: الذمم:

ولدى دراسة وتحليل بنود هذه الذمم تبين ما يلي:

١- ذمة المبعوثين:

أ- بلغت القيمة الإجمالية لذمم المبعوثين في جامعة مؤتة ١,٦٥ مليون دينار لعام ٢٠٠٩.

ب- بلغت ذمم المبعوثين في جامعة اليرموك مبلغ ٧٤٠ ألف دينار لعام ٢٠٠٩.

ج- بينما بلغت مجموع الذمم المستحقة في جامعة الزرقاء الأهلية ١٨٣ ألف دينار لعام ٢٠٠٩.

د- في جامعة عمان الأهلية كان مجموع الذمم المستحقة بحدود ٣٠٠٠ ألف دينار لعام ٢٠٠٩

٢- الذمم الأخرى:

بلغت الذمم الأخرى مقارنة مع باقي بنود الذمم في جامعة مؤتة مبلغ (١,٣) مليون دينار، وتعتبر هذا المبلغ مرتفعا بالنسبة إلى إجمالي بنود الذمم في هذه الجامعة مما يستدعي التأكيد على تفصيل هذا البند لاحقا من قبل الجامعات.

٣- إن ضعف إجراءات تحصيل هذه الذمم في تراكمها وتقادمها واعتبار جزءا كبيرا منها ديون مشكوك في تحصيلها.

حادي عشر: صناديق الاستثمار:

١. تم انشاء صناديق الاستثمار في الجامعات الرسمية بهدف استثمار أموالها وتخصيص الإيرادات الناتجة عن ذلك لدعم أوجه النشاط المختلفة للجامعات وتمويل مشاريعها التنموية، والجدول التالي يوضح حجم الاستثمارات في الأسهم والسندات في تلك الجامعات والجامعات الخاصة لعام ٢٠٠٩.

جدول رقم (١٢)
حجم الاستثمار بالألف دينار

نوع الاستثمار/ اسم الجامعة	الاستثمار في الأسهم والسندات
جامعة اليرموك	١٦٢٣٠
جامعة مؤتة	٦٤٢
عمان الأهلية	١٩٦٩٠
الزرقاء الأهلية	١٣٧٢٠

المصدر: الحسابات الختامية للجامعات الرسمية

٢. وقد حققت هذه الاستثمارات عائدات متفاوتة وكما يظهر الجدول التالي:

جدول رقم (١٣)

عوائد الاستثمار بالألف الدنانير

الجامعة	عائدات أسهم وسندات
جامعة اليرموك	٢٣٠٠
جامعة مؤتة	١٠٠
عمان الأهلية	٣٨٠٠
الزرقاء الأهلية	٢٠٠٠

المصدر: الحسابات الختامية للجامعات الرسمية

٣. وبحساب نسبة العائد على الاستثمار خلال الفترة ٢٠٠٥-٢٠٠٩

جدول رقم (١٤)

نسبة العائد على الاستثمار

الجامعة	السنة				
	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩
جامعة اليرموك	٨%	١٠%	١٤%	١٣%	١٤%
جامعة مؤتة	٢%	٥%	١٦%	١٢%	١٦%
عمان الأهلية	١٣%	١٦%	٢٠%	٢١%	١٩%
الزرقاء الأهلية	٦%	١٠%	١٤%	١٦%	١٥%

المصدر: الحسابات الختامية للجامعات الرسمية

١. قررت إدارة الصندوق عام ٢٠٠٥ الاتفاق مع إحدى الشركات الاستثمارية على إدارة محفظة الأوراق المالية مقابل أتعاب وعمولة كلفت الصندوق (٧٩,٥) ألف دينار لعام ٢٠٠٩ بالرغم من وجود بديل أقل تكلفة مثل بعض البنوك الأردنية.

٢. إن أسهم عدد من الشركات التي يمتلك الصندوق أسهما فيها وتديرها هذه الشركة الاستثمارية غير متداولة منذ عام ٢٠٠٥ وتتقاضى الشركة أتعاب سنوية لإدارة أسهم تلك الشركات من المحفظة المتفق على إدارتها من قبل الشركة لعدم تكبيد الصندوق أتعاب إضافية.

٣. المشاركة في قرض تجمع بنكي لمستشفى الخالدي حيث كانت حصة الصندوق فيه نصف مليون دينار بفائدة سنوية (١١,٥%) علما بأن تسديدات القروض متعثرة وقد تم متابعتها عن طريق القضاء لدى محكمة بداية عمان حيث تم تحديد حقوق الصندوق بمبلغ (٨٦٣,٥) الف دينار تسدد على أقساط شهرية، علما بأن فوائد القروض والبالغة (٤٠٧,٥) ألف دينار هي استحقاقات فوائد من تاريخ تعثر القرض.

النتائج

١. الوفر المتحقق في موازنات الجامعات الحكومية ناتج عن الدعم الحكومي والقروض وليس نتيجة إيرادات ذاتية.

٢. تزايد نسبة الإيرادات الذاتية للجامعات الحكومية بشكل متوالي وذلك بعد اعتمادها على زيادتها من خلال الرسوم الجامعية.

٣. الدعم الحكومي يعتبر ثاني أهم بند في بنود إيرادات الجامعات الحكومية.

٤. حجم النفقات المتكررة كبيرة ويزداد باستمرار حيث شكلت الأجور والرواتب ما نسبته (٥٢%) من إجمالي نفقات الجامعات لعام ٢٠٠٧ وما نسبته

(٧٠%) من مجموع النفقات المتكررة العام نفسه.

٥. نفقات البحث العلمي تواصل تحسنها الطفيف علما بأنها من أهم المرتكزات الأساسية لجلب الإيرادات حيث يمكن التعاون مع المؤسسات والشركات الخاصة لإيجاد حلول لمشاكلها أو تطوير عملها من خلال البحث على أن يتم بيع هذا المجهود لهذه المؤسسات أو الشركات.

٦. يوجد توجه قليل نسبي لتطوير الجامعات الحكومية وجعلها منافسة للجامعات الخاصة من حيث التركيز على شراء الكتب والدوريات والأجهزة العلمية وتجهيزات المختبرات... وهذا واضح حيث شكلت نسبة النفقات الرأسمالية (٣%) من إجمالي نفقات الجامعات الحكومية لعام ٢٠٠٧.

٧. عجز الجامعات الحكومية عن تسديد التزاماتها المدورة وذلك لضعف الإيرادات.

٨. يوجد خلل في إعداد الموازنات حيث تبين أن الموازنات تعد بشكل تقليدي وليس على أساس علمي صحيح من خلال دراسة الميزانيات السابقة ودراسة مدى الحاجة لكل بند وهذا واضح من خلال عجز الجامعات الحكومية بتغطية هذا العجز من خلال منح وقروض الأمر الذي زاد من عجزها عن سداد الالتزامات المدورة.

٩. عدم وجود خطوط استثمارية واضحة ومدروسة حيث شكلت نسبة التمويل المتأتية من النشاطات الاستثمارية المتنوعة للجامعات الحكومية في أفضل حالاتها (٩%) فقط بينما وصلت في بعض الجامعات الخاصة إلى (٧٥%).

١٠. يوجد خلل واضح في الرسوم الجامعية للجامعات الحكومية حيث إن هذه الرسوم متدنية ولا تغطي تكلفة الطالب أما في حالة جامعة الزرقاء الأهلية فيعزى سبب تحملها تكاليف مرتفعة للطالب إلى قلة عدد الطلبة علما بأن الجامعة غطت هذا العجز من خلال النشاطات الاستثمارية المتنوعة.

١١. يوجد نوع من الاعتدال في تعيينات الهيئة التدريسية في الجامعات الحكومية والخاصة حيث إنها تتم وفق التخصص وأيضا من خلال تنسيبات الأقسام والكليات.

١٢. يوجد خلل واضح في إجراءات تحصيل المبالغ المترتبة على المبعوثين في الجامعات الحكومية إلا أم وزارة المالية قامت مؤخرا بأخذ دور التحصيل والمتابعة.

التوصيات

١. ربط الدعم الحكومي للجامعات الرسمية بالإنجازات التي تحققها مع المحافظة على المستوى التعليمي وفي ضوء إجراء دراسة مقارنة بين الجامعات الرسمية من حيث قدرتها على تغطية نفقاتها المتكررة من إيراداتها الذاتية للوقوف على الأسباب الحقيقية للعجز المالي لدى بعض هذه الجامعات ووضع الحلول المناسبة.

٢. ضرورة زيادة مخصصات البحث العلمي لما له من أثر إيجابي على مخرجات التعليم.

٣. إعادة النظر في الآلية المتبعة في إعداد الموازنات كونها هي الأساس في عملية ضبط النفقات وتوجيه الإيرادات نحو الأنشطة التي تحقق أعلى مردود.

٤. ضرورة اعتماد خطة استراتيجية من قبل الجامعة يظهر فيها توقعات الإيرادات على مدى عدة سنوات والأهداف المنوي تحقيقها خلال الفترة القادمة وتوجيه الانفاق لخدمة هذه الأهداف.

٥. استثمار المبالغ المحتجزة كإيداعات بنكية في أوجه استثمارية أكثر ربحية مع المحافظة على الحد الأدنى من السيولة النقدية لمواجهة أي طارئ.

٦. الاستفادة من تجربة الجامعات الأخرى في الاستثمار والتي حققت نتائج جيدة وعلى سبيل المثال تجربة جامعة عمان

الأهلية في الاستثمار في الأسهم والسندات.

٧. استحداث هيكل جديد للرسوم الجامعية بحيث تأخذ بعين الاعتبار كافة التكاليف التي تتكبدها الجامعة للغايات التدريسية.

٨. ضرورة قيام الجامعات بالاعتماد على الكفاءات الفنية لانجاز المشاريع المنوي إنشاؤها داخل هذه الجامعات.

المراجع العربية:

١- بدر، ماجد (٢٠٠٣) اقتصاديات التعليم في الأردن الجامعة الهاشمية: الأردن.

٢- بدران، عدنان (٢٠٠٠) التعليم الجامعي في الأردن ومقتضيات العصر: نظرة مستقبلية، ورقة عمل مقدمة في ندوة التعليم الجامعي في الأردن بين الواقع والطموح بتاريخ ١١/٢٠٠٠، مؤسسة عبد الحميد شومان – عمان – الأردن.

٣- المعاني، وليد (٢٠٠٢) التعليم العالي في الأردن رؤى مستقبلية، ورقة عمل مقدمة لمؤتمر رؤية مستقبلية للتعليم العالي في الأردن، عمان ٦-١٥، ٢٠٠٢.

٤- البشير، سعيد وحماد، خليل (٢٠٠٠) تمويل التعليم العالي في الدول العربية طرق غير تقليدية "دراسة حالة الأردن" بحث مقدم إلى المؤتمر العلمي المصاحب للدورة الثالثة والثلاثين لمجلس الجامعات العربية والمنعقدة في الجامعة اللبنانية – بيروت.

٥- السيدية، محمد وباطويح، محمد (٢٠٠٠) تطوير مصادر التمويل للتعليم الجامعي وتنويعها، بحث مقدم للمؤتمر العلمي المصاحب للدورة الثلثة والثلاثين لمجلس اتحاد الجامعات العربية.

٦- بو بطانة، عبد الله (١٩٩١) الإنفاق على التعليم في الوطن العربي مقارنة مع الإنفاق في بعض الدول المتقدمة والنامية بحث مقدم للمؤتمر العلمي المصاحب لدورة الرابعة والعشرين لمجلس اتحاد الجامعات العربية المنعقد في جامعة قطر.

٧- تكريتي، ناديا ومريان، نادر (١٩٩٤) تمويل التعليم الجامعي في الأردن الواقع والاتجاهات المستقبلية، مركز البحوث، جامعة اليرموك – إربد.

٨- بدر، ماجد (٢٠٠٠) أزمة تمويل التعليم الجامعي في الأردن الواقع الطموح، الزرقاء – الأردن من منشورات الجامعة الهاشمية.

٩- جعفر، عبد الله نعمه (٢٠٠٠) تمويل تكاليف التعليم العالي في الأردن بحث مقدم لمؤتمر التعليم العالي في الأردن بين الواقع والطموح خلال الفترة (١٦-١٨) أيار ٢٠٠٠م، الزرقاء – الأردن، جامعة الزرقاء الأهلية.

١٠-شعث، سعد الله (١٩٩١) واقع تمويل التعليم الجامعي ومستقبله من وجهة نظر القائمين على الجامعات الفلسطينية ومجلس التعليم العالي وأجهزة الدولة، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النجاح – فلسطين.

المراجع الأجنبية:

1. Ziderman, Adrian, (1994) Enhanciaq the Financial sastainhulitx of hiaher education. Issase og Higher Education 3, 174210
2. Woodhall, Maliroen (1991). Sharing the losts of higher education. An international analysis. Educational Record, 27-31.